

Distr.
GENERAL

E/CN.17/IFF/1999/10
24 February 1999
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية المستدامة

المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات
الدورة الثالثة

جنيف، ٣-١٤ آيار/مايو ١٩٩٩

العنصر البرنامجي ثانيا - د ٣

المسائل التي تركت معلقة والمسائل الأخرى المنبثقة عن العناصر
البرنامجية لعملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات

حفظ الغابات والمناطق المحمية

المسائل التي تحتاج إلى مزيد من التوضيح:

تقرير الأمين العام

موجز

تغطي الغابات ما يزيد بقليل عن ربع المساحة الكلية للسطح البري للكرة الأرضية، كما أن غيرها من الأراضي المكسوة بالأحراج تغطي حوالي ٨ في المائة من تلك المساحة. وهي تشكل في كثير من أصقاع العالم أكثر النظم البيئية الأرضية تنوعاً من الناحية البيولوجية. وقد أدرك المجتمع البشري من عهد طويل قيم الغابات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية والروحية. غير أن استمرار إزالة الغابات وتدهورها وتفتتها وانحطاطها بمعدلات تدعو إلى الجزع في العقود الأخيرة أخذ يجبر المجتمع الدولي والمجتمع المدني على مراجعة الحالة الراهنة والإستراتيجيات الحالية لحفظ الغابات، وعلى استحداث نهج جديدة لحماية مجموعة بأكملها من القيم الحرجية.

ومن المُسلّم به أن الحماية الطويلة الأجل للأنواع التمثيلية والفريدة من الغابات هي جزء لا يتجزأ من الإدارة المستدامة للغابات. والعمليات الإقليمية الثماني المتعلقة بصوغ معايير ومؤشرات لإدارة المستدامة للغابات، وهي تشمل أكثر من ١٠٠ بلد، تتضمن جميعاً إنشاء مناطق حرجية محمية باعتبار ذلك واحداً من المعايير الأساسية. كما أن شبكة المناطق الحرجية المحمية المؤلفة من أنواع تمثيلية وفريدة من الغابات تشكل قاعدة مرجعية حاسمة بالنسبة إلى تقدير أثر التدخلات البشرية في أنواع الغابات الأخرى الشبيهة بها. وعلى هذا فإن الرصد المنهجي لحالة المناطق الحرجية المحمية أمر جوهري بالنسبة إلى تقدير الآثار الإيكولوجية للممارسات الحرجية والتدخلات البشرية.

والأخذ بنهج قائم على النظم الإيكولوجية تجاه الإدارة المستدامة للغابات يتضمن إنشاء المناطق الحرجية المحمية بوصفه جزءاً لا يتجزأ من مكونات ذلك النهج. وهذا المنظور يأخذ في الاعتبار مناطق البراري، وغابات الإنتاج، والمجتمعات المحلية، ووظائف مستجمعات المياه في الإطار الإجمالي للتخطيط والإدارة.

وعلى مدى القرن المنصرم، خرج إنشاء المناطق المحمية إلى الوجود بوصفه نهجاً لحفظ الغابات يحظى بقبول واسع النطاق. ويدخل ما تبلغ نسبته ٨ في المائة من غابات العالم في الوقت الحاضر في المناطق المحمية. ويمثل هذا الرقم المتوسط تفاوتاً كبيراً بين مختلف المناطق والأمم وبين مختلف أنواع الغابات والنظم الإيكولوجية. غير أنه يمكن أن يقال بوجه عام أن مساحة المناطق المحمية وأنواعها في الوقت الحاضر، ولاسيما في المناطق المكتظة بالسكان، لا تعتبر كافية لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات، وذلك بسبب عوامل داخلية وخارجية على السواء.

ويمثل إشراك السكان المحليين بوصفهم أصحاب مصلحة خطوة كبرى في سبيل إقامة ترتيبات شراكة مع المجتمعات المحلية والسكان الأصليين في إنشاء المناطق الحرجية المحمية وإدارتها. وهناك في كثير من الأحيان تلاقي مصالح بين السكان الأصليين والمجتمعات المحلية وبين إدارة المناطق الحرجية المحمية. وينبغي استحداث آليات لتحديد هذا التلاقي ولاستعراض وتطبيق الخبرة القيمة المكتسبة من عدد من البلدان.

ويتضمن هذا التقرير عدداً من مقترحات العمل الأولية قد يود المنتدى أن ينظر فيها، وهي تتناول حفظ جميع أنواع الغابات في إطار تنقيح/وضع برامج وسياسات حرجية وطنية؛ والإستراتيجيات المناسبة، بما فيها التشريعات، لتحديد أهداف حفظ الغابات وتحقيقها؛ والموارد الكافية للقيام على نحو فعال بإعداد وتنفيذ التشريعات والسياسات والإستراتيجيات المتصلة بحفظ الغابات؛ وآليات الإدارة التعاونية للغابات التي تتيح للمجتمعات المحلية المشاركة في المنافع المستمدة من مبادرات حفظ الغابات؛ وإنشاء مناطق محمية جديدة في المناطق ذات الأولوية؛ والربط بين تدابير وجهود الحفظ الموقعية واللاموقعية؛ والآليات المبتكرة لتمويل مبادرات حفظ الغابات؛ والممرات الإيكولوجية ذات الأهمية الإقليمية و/أو العالمية.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٤	أولا - الولاية والنطاق ٧ - ١
٤	ألف - الولاية ١
٤	باء - النطاق ٧ - ٢
٥	ثانيا - مقدمة ١٣ - ٨
٥	ألف - معلومات أساسية ١٢ - ٨
٦	باء - نظرة عامة على استنتاجات الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات ومقترحات العمل التي قدمها ١٣
٧	ثالثا - المسائل الرئيسية ٣٤ - ١٤
٧	ألف - النهج الإيكولوجية تجاه المناطق الحرجية المحمية ٢١ - ١٤
٩	باء - تقدير قيمة منافع المناطق الحرجية المحمية ٢٦ - ٢٢
١١	جيم - إدارة المناطق الحرجية المحمية في مجتمع متغير ٣٤ - ٢٧
١٣	رابعا - استنتاجات أولية ومقترحات للعمل ٤٥ - ٣٥
١٣	ألف - استنتاجات ٤٤ - ٣٥
١٥	باء - مقترحات للعمل ٤٥

أولا - الولاية والنطاق

ألف - الولاية

١ - تم تعريف العنصر البرنامجي ثانيا - د ٣٠ في الدورة الأولى للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات على الوجه التالي: "النظر في المسائل الأخرى المنبثقة عن العناصر البرنامجية لعملية الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات التي تحتاج إلى مزيد من التوضيح ... وفي جملة أمور ... حفظ الغابات، بما في ذلك الحفظ في المناطق المحمية" (انظر E/CN.17/IFF/1997/4، الفقرة ٧، الفئة الثانية (د)). ويُسْتَرشد في العمل في إطار هذا العنصر البرنامجي بنتائج الدورة الثانية للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، وسيكون محل مناقشة موضوعية في دورته الثالثة.

باء - النطاق

٢ - يمكن تعريف المنطقة المحمية بأنها منطقة من البر و/أو البحر مكرسة خصيصا لحماية وصون التنوع الأحيائي، والقيم الطبيعية وما يرتبط بها من قيم ثقافية، ومدارة بوسائل قانونية أو غيرها من الوسائل الفعالة.

٣ - والمناطق الحرجية المحمية هي مناطق برية خاصة تشتمل على أنواع تمثيلية وفريدة من الغابات، تدار لأغراض الحفظ. والكثير منها تشتمل أيضا على مكونات ثقافية وتدعم ما يناسب من وجوه الاستخدام المستدامة. وتتضمن استراتيجية إدارتها الفعالة تدابير محددة ترمي إلى تحقيق أهداف مرسومة، أي الحفاظ على العمليات الإيكولوجية، وحماية الأنماط الجينية الفريدة، والخ.

٤ - والمناطق الحرجية المحمية ذات الحجم المناسب تحفظ النظم الإيكولوجية الصالحة للبقاء للتمكين من دراسة العمليات الإيكولوجية وتدفق خدمات النظم الإيكولوجية، بما في ذلك الحفاظ على نوعية الماء والهواء، وكفالة توفر مغذيات التربة، ودور هذه المناطق كبالوعات للكربون. وهي توفر منافع اقتصادية وتسهم في الرفاهية الروحية والعقلية والجسدية. وتساعدنا المناطق الحرجية المحمية أيضا على الوفاء بمسؤوليتنا الأخلاقية عن احترام الطبيعة، وهي تركة منا للأجيال القادمة.

٥ - وسيلزم اختيار المناطق الحرجية المحمية وإدارتها بالدرجة الأولى بسبب ما تتسم به من تنوع بيولوجي وتنطوي عليه من قيم ذات صلة بالنظم الإيكولوجية، في الوقت الذي تسهم فيه أيضا، حيث يكون ذلك ممكنا، في كفالة أرزاق المجتمعات التي تعتمد عليها.

٦ - ولدى إعداد هذا التقرير، أخذت في الاعتبار مشاريع الاستنتاجات والتوصيات التي أصدرتها المبادرة التي اضطلعت بها حكومة استراليا على سبيل دعم برنامج عمل المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، وعنوانها "حفظ الغابات على الصعيد الدولي: المناطق المحمية وما بعدها". ويلاحظ أيضا أن حكومتي البرازيل

والولايات المتحدة الأمريكية تشتركان في رعاية اجتماع الخبراء الدوليين المعني بالمناطق الحرجية المحمية، الذي سيعقد في سان خوان، بورتوريكو، من ١٥ إلى ١٩ آذار/ مارس ١٩٩٩. ولم تكن نتائج اجتماع الخبراء ذاك متوفرة في وقت كتابة هذا التقرير.

٧ - وهذا التقرير هو من إعداد أمانة المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، وهو يستند إلى مدخلات وردت من برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وذلك بالتعاون مع المنظمات الأعضاء في فرقة العمل غير الرسمية الرفيعة المستوى المشتركة بين الوكالات والمعنية بالغابات.

ثانياً - مقدمة

ألف - معلومات أساسية

٨ - إن واقع أن كل بلد من البلدان تقريباً قد أنشأ منطقة محمية دليل على التزام الحكومات بالتكفل بأن يترك جيلنا هذا للأجيال المقبلة جزءاً من المحيط الحيوي يكون على الأقل مساوياً في تنوعه وإنتاجيته للمحيط الحيوي الذي ورثه هو. وقد زادت من تعزيز ذلك الالتزام إجراءات مشابهة اتخذها الكثيرون من العاملين في المجتمع المدني. وفي الآونة الأخيرة، أصبح البنك الدولي ضالعا على نحو استباقي للغاية في إنشاء وإدارة مناطق حرجية محمية.

٩ - وهناك تنوع كبير في حالة الغابات في العالم. ففي حين أنه توجد مساحات شاسعة من الغابات المحافضة على حالتها الفطرية والقليلة أو العديمة السكان في بلدان أمريكا وحوض الكونغو وأجزاء من جنوب شرق آسيا، فإن أحوال الغابات في كثير من أنحاء العالم الأخرى تتفاوت من حالة شبه طبيعية إلى حالة شديدة التفتت والتدهور. وهذا التنوع في أحوال الغابات وأنواعها، ولا سيما في البلدان المكتظة بالسكان ذات الغطاء الحرجي المحدود، يطرح تحديات خاصة ويتطلب الأخذ بنهج مبتكرة تجاه إنشاء وإدارة المناطق الحرجية المحمية. وفي البلدان الغنية بالغابات، النامية منها والمتقدمة النمو على السواء، تنشأ المنازعات بين قطاع الصناعة وبين أنصار الحماية بشأن مساحات شاسعة من الغابات ذات القيمة التجارية. ومن جهة أخرى، نجد في البلدان النامية النزرة الغابات والمتزايدة السكان أن صانعي القرارات يواجهون خيارات صعبة فيما بين الحماية وبين سد الحاجات المعيشية القصيرة الأجل لسكان يعيشون في، وحوالي، غابات ما تفتأ تتقلص.

١٠ - ومن المسلم به على نطاق واسع أن أمر حفظ وحماية الأنواع التمثيلية والفريدة من الغابات، في كل من الحالة الطبيعية وشبه الطبيعية وكذلك في مجموعة بأكملها من الأحوال الأخرى، يشكل جزءاً لا يتجزأ من الإدارة المستدامة للغابات. غير أن هناك عدداً من النواقص الملحوظة داخل المناطق الحرجية القائمة. وتشمل أوجه القصور الافتقار إلى الشمولية والتمثيلية؛ وعدم كفاية كل من العدد الإجمالي للمناطق الحرجية المحمية ومساحة كل منها؛ وانعدام الاتصال/الاستمرارية فيما بين المناطق الحرجية المحمية؛ وضعف إدارة الكثير من المناطق الحرجية المحمية.

١١ - ومن جهة أخرى، فإن من المهم أن يلاحظ أن أي إجراءات تتخذ داخل الإطار المفهومي لحفظ الغابات لا ترتبط أو يلزم أن ترتبط كلها بما هو منشأ قانوناً من المناطق الحرجية المحمية. إذ يمكن أن يقال بوجه عام أن القوانين الوطنية المتعلقة بالغابات والتشريعات المتصلة بالأحياء البرية، من قبيل تراخيص صيد الحيوانات البرية والأسماك، قد يكون لها أثر إيجابي إجمالي على حفظ الموائل والأنواع يفوق أثر المناطق المحمية المنشأة رسمياً. وهناك عدد من البلدان نجد فيها أن وجود المناطق المحمية الخاصة وانتشار ثقافة إدارة الأحياء البرية بين صيادي الحيوانات البرية وممارسي صيد الأسماك كهواية رياضية يسهمان بمساهمات هامة في حفظ الموائل وتطبيق مدونات سلوك غير رسمية بشأن حماية الأحياء البرية.

١٢ - وعلى الصعيد الدولي، نجد أنه بالرغم من المبادرات العديدة المتخذة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية لدعم حفظ الغابات والمناطق الحرجية المحمية، فإن هناك حاجة إلى إقامة كثير من المناطق الإضافية في كثير من البلدان وبكثير من أنواع الغابات. لا بل نجد في كثير من أنحاء العالم أن المناطق الحرجية المحمية القائمة تتعرض حتى هي لتهديد متزايد ناجم عن الطلب الذي ما يفتأ يتنامى على الأراضي وعلى غيرها من الموارد (كالمعادن والنفط مثلاً) بغية مواجهة الحاجات الإنسانية الأساسية، ولا سيما في البلدان الأكثر فقراً. ويزيد التلوث وتغير المناخ والنشاط السياحي المفرط من الضغوط المرتبطة بالأنشطة البشرية. وما أكثر ما تفتقر المناطق المحمية إلى الدعم السياسي وتعاني إدارتها من قلة التمويل.

باء - نظرة عامة على استنتاجات الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات ومقترحات العمل التي قدمها

١٣ - عمد الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، في تقريره النهائي (E/CN.17/1997/12)، إلى إبراز حفظ الغابات في عدة عناصر برنامجية وقام، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) شجع البلدان على أن تتولى وضع وتنفيذ ورصد وتقييم برامج وطنية للغابات، مراعية في ذلك اتباع نهج قائمة على النظم الإيكولوجية تكفل تكامل حفظ التنوع الأحيائي؛

(ب) دعا البلدان والمنظمات الدولية ذات الصلة، وبخاصة مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع الأحيائي، إلى التعاون مع السكان الأصليين والسكان المعتمدين على الغابات الملمين بمعارف تقليدية تتصل بالغابات من أجل إيجاد تفهم مقبول على الصعيد الدولي لتلك المعارف التقليدية وتحديد ما هيبتها واحترامها وحفظها وصونها، بما في ذلك الابتكارات والممارسات ذات الصلة بحفظ الغابات، والتنوع الأحيائي، والاستغلال المستدام للموارد الأحيائية للغابات؛

(ج) لاحظ أنه يلزم إنشاء مناطق محمية ودعمها، بحسب الاقتضاء، في النظم الإيكولوجية الهشة المهددة بالخطر التي تتأثر بالجفاف والتصحر، وذلك في إطار استراتيجيات الحفظ الموقعي؛

(د) حث البلدان على إقامة مناطق محمية بغية حماية النظم الإيكولوجية الحرجية وما يرتبط بها من نظم، وحماية مواردها المائية، ووجوه استخدامها التاريخية والتقليدية في المواقع الملائمة في المناطق التي تتأثر بالجفاف، ولا سيما في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة القليلة الرطوبة.

(هـ) حث البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود على أن تنشئ أو توسع شبكات المناطق المحمية، والمناطق الحاجزة، والممرات الإيكولوجية، حيثما أمكن، وذلك بغية حفظ التنوع الأحيائي، ولا سيما في الغابات الفريدة من نوعها، مع العمل بالاتصال الوثيق مع أطراف اتفاقية التنوع الأحيائي وغيرها من الاتفاقات البيئية الدولية ذات الصلة.

ثالثا - المسائل الرئيسية

ألف - النهج الإيكولوجية تجاه المناطق الحرجية المحمية

١٤ - تعاني المناطق الحرجية المحمية القائمة من نواقص عدة تتطلب الاهتمام. فهي تفتقر في كثير من الأحيان إلى الشمولية والتمثيلية، وهي لا توفر تغطية غير متحيزة وكاملة لمجموعة متنوعة من النظم الإيكولوجية الحرجية التمثيلية وبالتالي للتنوع الأحيائي، وذلك أساسا لأن القليل نسبيا منها أنشئ بقصد أن يكون هذا الجانب هو هدفها الأول. وقد اختيرت بعض المناطق المحمية بسبب جمالها الطبيعي الفائق، أو لأنها تحمي أنواعا نادرة أو مناطق براري. كما يبدو أن الكثير منها، وربما أغلبها، قد اختير لأن أرض المنطقة لم تكن في وقت إنشائها تصلح كثيرا لوجوه استخدام أخرى أو للسكن البشري. وكان من نتيجة ذلك أن نسبة كبيرة من التنوع الأحيائي الأشد حاجة إلى الحماية لم يحظ بحماية؛ ويدل ما هو موجود من البيانات عن المناطق المحمية في العالم على أن غابات الأشجار الدائمة الخضرة ذات الأوراق الصلبة المنتمية إلى المناطق المعتدلة والشمالية غير ممثلة تمثيلا جيدا بوجه عام.

١٥ - وتشمل معايير التقييم الإجمالي للمناطق الحرجية المحمية القائمة ما يلي:

(أ) الكفاية. تشمل كفاية المناطق المحمية إيلاء الاعتبار لحجم المنطقة المحمية الفردية فضلا عن مجموع عدد المناطق المحمية. ويمكن القول بوجه عام أن المناطق المحمية يجب أن تكون كافية الاتساع ومتاخمة، وذات تشكيلات حيزية تزيد إلى أقصى حد من نسبة المساحة إلى المحيط، وإذا أمكن فذات اتصال مع سائر المناطق المحمية. والكثير من المناطق الحرجية المحمية هي ذات حجم غير كاف أو ذات تشكيل أو موقع غير مناسب لتوفير حماية طويلة الأجل لما قُصد بها أن تحفظه من القيم الحرجية، ولا سيما منها التنوع الأحيائي. ولا يزال مجموع عدد المناطق المحمية وحجمها يعتبر غير كاف لحماية البعض من أكثر المناطق الحرجية في العالم قيمة من الناحية الإيكولوجية؛

(ب) الاتصال لا يُسمح عموماً باستخدامات متنافسة في المناطق الحرجية المحمية. غير أن تلك المناطق لا تعمل بمعزل عن عناصر أخرى من العناصر المكونة للمنطقة المحيطة بها، أو عن آثار الاستخدامات الأخرى للأرض أو القوى الكامنة وراءها. ومديرو المناطق المحمية ليسوا مخولين في العادة سلطة التأثير على السياقات الأوسع للمنطقة المحيطة بالمنطقة المحمية من حيث استخدام الأرض والضغوط الاقتصادية والاجتماعية. والمناطق المحمية لا يمكنها أن تعمل بوصفها "جزراً" منقطعة عن استخدامات المنطقة المحيطة بها والأنشطة البشرية فيها؛ ومن المستبعد أن تكون المناطق التي تُنشأ وتدار دون اعتبار للمناطق المحيطة بها فعالة من حيث استدامة الأهداف التي أنشئت من أجلها؛

(ج) الفعالية - هناك مناطق محمية عديدة منشأة قانوناً ولكنها غير عاملة في الواقع. وأسباب هذا الافتقار إلى العمل الفعلي كثيرة ومتنوعة؛ ومن بين الموضوعات التي تشجع الإشارة إليها في هذا الخصوص: وجود سياسة عامة وإطار مؤسسي غير داعمين، وانعدام الالتزام السياسي والمجتمعي بالحماية، وابتعاد المجتمعات عن أراضيها التقليدية، وانعدام القدرة المرتبط بتوفير موارد لا تكفي للإدارة الفعالة.

١٦ - ومن المسلّم به عامة أن المناطق الحرجية المحمية القائمة مهمة، وأنها تحمي فعلاً الكثير من القيم الحرجية، وأن إنشاءها وإدارتها يمثلان جهداً وإنجازاً كبيرين. غير أن نواقصها، من قبيل صغر حجمها وموقعها كـ "جزر" محاطة باستخدامات للأرض متعارضة معها، تجعلها في كثير من الأحيان غير قادرة على القيام على نحو كافٍ بحفظ التنوع الحيائي وحماية القيم الايكولوجية الأخرى، وفقاً لما تقتضي به الخطط المرسومة. وقد أدى تزايد السكان، وتحويل استخدام أراضي الغابات إلى وجوه استخدام أخرى (هي في بعض الأحيان أقل قيمة أو غير مستدامة)، وتوقع تغير المناخ وغير ذلك من الضغوط المرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالأنشطة البشرية، إلى ظهور حاجة إلى نهج جديد يكفل تمكن الغابات والمناطق الحرجية المحمية على السواء من أن تقوم بدورها في الإسهام في الرفاهية البشرية واستدامة نظم دعم الحياة في الكوكب الأرضي.

١٧ - والنهج القائم على النظم الايكولوجية يشكل مفتاح حفظ الغابات، بما فيها المناطق الحرجية المحمية. ومع أن مؤتمر أطراف اتفاقية التنوع الحيائي أقر بالحاجة إلى إعداد وصف تطبيقي للنهج القائم على النظم الايكولوجية وإلى زيادة تفصيله، فإنه في برنامج عمله من أجل التنوع الحيائي الأرضي، بما فيه التنوع الحيائي الحرجي، سلّم بأهمية هذا النهج وأوصى بأن ينظر الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، في جملة أمور، في ما يلي:

(أ) وضع استراتيجيات للإدارة المستدامة للغابات تستند إلى نهج قائم على النظم الايكولوجية، يحقق التكامل بين تدابير الحفاظ (المناطق المحمية مثلاً) وبين الاستخدام المستدام للتنوع الحيائي؛

(ب) تقييم نماذج المناظر الطبيعية الايكولوجية، وإدماج المناطق المحمية في النهج القائم على النظم الايكولوجية تجاه الإدارة المستدامة للغابات، والطابع التمثيلي لشبكات المناطق المحمية وكفائتها.

١٨ - ودعا مؤتمر الأطراف إلى أن يقوم الأطراف بما يلي:

(أ) وضع مبادئ توجيهية لاختيار وإنشاء وإدارة المناطق المحمية أو المناطق التي يلزم اتخاذ تدابير خاصة فيها لحفظ التنوع الإحيائي؛

(ب) إقامة منظومة من المناطق المحمية أو المناطق التي يلزم اتخاذ تدابير خاصة فيها لحفظ التنوع الإحيائي؛

(ج) تنظيم أو إدارة الموارد الإحيائية الهامة بالنسبة إلى حفظ التنوع الإحيائي، سواء داخل أو خارج المناطق المحمية، بهدف كفالة حفظ تلك الموارد واستخدامها على نحو مستدام؛

(د) تشجيع التنمية السليمة بيئياً والمستدامة في المناطق المجاورة للمناطق المحمية بهدف تعزيز حماية هذه المناطق.

١٩ - وفي الاتفاقية أجزاء كثيرة ذات صلة بالمناطق المحمية (من أمثلتها الحفظ اللاموقعي، والتدريب، وأعمال البحث، والتثقيف)، وذلك بالرغم من أن الدور المتميز الذي يمكن لتلك المناطق أن تقوم به في كل من هذه المجالات لم يحدد حتى الآن في بعض الحالات.

٢٠ - وقد أكد مؤتمر أطراف الاتفاقية أيضاً، في مقرراته، على أهمية المناطق المحمية من حيث الإسهام في الحفظ الموقعي للتنوع الإحيائي الحرجي، كما دعا إلى تجميع ونشر المعلومات عن المناطق المحمية.

٢١ - وحفظ التنوع الإحيائي الحرجي هو جزء لا يتجزأ من الإدارة المستدامة للغابات. كما أن إسهامات المناطق الحرجية المحمية في تنفيذ الاتفاقية فضلاً عن الإدارة المستدامة للغابات أمر مسلّم به على نطاق واسع، هذا إلى أن هناك حاجة إلى إطلاق مبادرات جديدة في هذا الخصوص لجعل تنفيذ الاتفاقية والإدارة المستدامة للغابات أكثر فعالية وتوجهاً نحو تحقيق النتائج.

باء - تقدير قيمة منافع المناطق الحرجية المحمية

٢٢ - إن المنافع القصيرة الأجل والطويلة الأجل التي تستمد من شبكة من المناطق الحرجية المحمية قد لا تتحقق بكليتها بسبب عوامل شتى، من بينها سياسات الاقتصاد الكلي، والفقر الريفي، والمسائل المتصلة بالنظام العقاري، وتفتت الموائل، وتغير المناخ، فضلاً عن عدم كفاية التمويل، ونقص القدرة الإدارية، والافتقار إلى الالتزام السياسي.

٢٣ - ولهذا يلزم وضع المناطق الحرجية المحمية في سياقها الأوسع لكي تسهم في الاقتصاديات المحلية والرفاهية البشرية بوصفها أجزاء لا تتجزأ من بيئة منتجة وآمنة.

٢٤ - وهناك طائفة واسعة من المنافع تنبثق عن حفظ الغابات وتُستمد من المناطق الحرجية المحمية، وبعضها ينطوي على الاستخدام المباشر للموارد في المناطق الحرجية المحمية ويمكن تقدير قيمته بطرق شتى، من بينها أسعار السوق. غير أن معظم المنافع المستمدة من المناطق الحرجية المحمية يصعب تقدير قيمتها نقدياً. وتسمى هذه المنافع في العادة منافع اجتماعية، كما تمثل ذلك مجموعات المنافع التالية:

التنوع الاحيائي

الموارد الجينية

حماية الأنواع

تنوع النُظم الايكولوجية

العمليات التطورية

العمليات الايكولوجية

تثبيت المغذيات وتدويرها

تكوين التربة وحفظها

دوران الهواء وتطهيره

حفظ جريان الماء وتنظيم جريانه

دعم الحياة على المستوى العالمي

حماية مستجمعات المياه

مكافحة التحات

تخفيض الفيضانات

تنظيم جريانات الجداول

التثقيف وأعمال البحث

قاعدة المعارف

المنافع الاقتصادية

الاستجمام/السياحة

الأعشاب

الأدوية

الأغذية وإلخ.

المنافع غير الاستهلاكية

جمالية

روحية

ثقافية/تاريخية

قيمة معيشية

القيم المستقبلية

أخلاقية

٢٥ - والكثير من المناطق الحرجية المحمية تزود المنطقة الموجودة فيها بمنافع اقتصادية كبيرة. مثال ذلك أنه أجريت مؤخرا دراسة بيّنت أن محتجز ساوارا لغابات المنغروف في ماليزيا بمساحته البالغة ٨ ٧٠٠ هكتار يدعم مصائد أسماك بحرية تزيد قيمتها عن ٢١ مليون من دولارات الولايات المتحدة كل عام، وما يصل إلى ٣ ٠٠٠ فرصة عمل، ومنتجات خشبية تبلغ قيمتها نحو ٢٢ ٠٠٠ من دولارات الولايات المتحدة في السنة، وقطاع سياحة تزيد قيمته عن ٣,٥ مليون من دولارات الولايات المتحدة. ولو قُدِّر لغابات المنغروف أن تصاب بالدمار، فإن معظم هذه المنافع الاقتصادية ستضيع، في حين أن الحاجة ستقوم إلى تنفيذ أشغال من أشغال الهندسة المدنية لمنع التحات الساحلي والانغمار بالمياه وغيرهما من الأضرار.

٢٦ - والمناطق الحرجية المحمية ذات أهمية حاسمة بالنسبة إلى حفظ التنوع الاحيائي، الذي له هو نفسه قيمته الهائلة بالنسبة إلى الرفاهية البشرية وإمكانيات التنمية الاقتصادية. وقد أجريت مؤخرا دراسة حددت حوالي ٠٠٠ ٣ نبات باعتبارها نباتات ذات مفعول مضاد لأنواع السرطان، ومصدر ٧٠ في المائة منها غابات المناطق المدارية، وهي لا يمكن أن تحفظ إلا في مناطق محمية. ويُقدَّر بأن قيمة السوق العالمية للوصفات الطبية التي تحتوي على مكونات فعالة مأخوذة من النباتات تزيد عن ٥٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة في السنة. وتستضيف غابات المناطق امدارية المطيرة كثيرا من الأنواع التي تعتمد عليها هذه التجارة، وهي تشمل بعض الأنواع التي لم يتم تحديد ماهيتها حتى الآن.

جيم - إدارة المناطق الحرجية المحمية في مجتمع متغير

٢٧ - إن المناطق الحرجية المحمية، شأنها في ذلك كشأن غيرها من المناطق المحمية، تَنشَأ وتُدار تقليديا في شكل "جُزُر". وبازدياد السكان وظهور غير ذلك من الضغوط على المناطق الحرجية المحمية، قد يصبح بقاء تلك المناطق محل تساؤل ما لم تطبق نهج جديدة ومبتكرة. ويجب ألا تدار المناطق المحمية بمعزل عما يحيط بها من أنماط استخدام الأراضي. وينطوي "النهج القائم على النظم الايكولوجية" على إمكانية جعل الحفظ أكثر فعالية بإيلائه الاعتبار لتطبيق ممارسات "سليمة بيئيا" في مجال استخدام الأراضي في المناطق المحيطة بالمناطق الحرجية المحمية أو إدماج تلك الممارسات في هذه المناطق الحرجية المحمية. ويشكل إنشاء المناطق الحاجزة أيضا وسيلة فعالة لكفالة مشاركة السكان الأصليين والمجتمعات المحلية، بما في ذلك النساء، في إدارة

المناطق الحرجية المحمية. وفي الكثير من البلدان النامية، يتعين على هذه المناطق الحاجزة أن توفر خشب الوقود وغيره من المنتجات التي كان يُحصل عليها سابقا - بصورة قانونية أو غير قانونية - من داخل المناطق الحرجية المحمية. ويلاحظ أن محتجزات المحيط الحيوي، التي أنشئت بموجب برنامج منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المسمى "برنامج الإنسان والمحيط الحيوي"، دعت إلى استخدام المناطق الحاجزة منذ بدء البرنامج في عام ١٩٧٠.

٢٨ - ويمكن لنُهج حماية الغابات التي تستند إلى المجتمعات المحلية أن تنجح في التطبيق لو أُشركت تلك المجتمعات في اتخاذ القرارات من البداية وقامت الحكومات بدور استباقي في كفالة التزام المجتمعات بالمشاركة (ولا يكفي لهذا الغرض إصدار البيانات المؤيدة للمشاركة: بل يتطلب الأمر تعهد الحكومة بتوفير الأفراد والاعتمادات المالية لحمل المجتمعات المحلية على المشاركة بالفعل).

٢٩ - والواقع أن الكثير من السكان المحليين في البلدان النامية يخشون إنشاء مناطق محمية ويقاومون إنشاءها، وهم ينظرون إليها كآلية أخرى تستخدمها الدولة وغيرها من "الجهات الخارجية" لحرمانهم من إمكانية حصولهم على الموارد التي يحتاجون إليها لكسب رزقهم ولمعيشتهم. وفي هذه الظروف، يعتبر تحقيق لا مركزية السلطة وتقاسم المسؤولية عن حفظ الغابات وإدارتها أحد الحلول الممكنة.

٣٠ - والمعارف التقليدية في مجال استغلال وإدارة موارد الغابات، وهي معارف لا تحظى بما يكفي من الاهتمام لا من صانعي السياسة الحرجية السائدة ولا من الأوساط العلمية، يمكن أيضا أن تقوم بدورها وتبرهن على ما لها من قيمة في هذا الخصوص.

٣١ - وبتزايد تفتت ما تبقى من الغابات الطبيعية في العالم، علما بأن معظم المناطق المحمية هي أصغر من أن تحفظ حياة جماعات صالحة للبقاء وراثيا من كثير من الأنواع المهددة. وهناك تدخل استراتيجي ممكن لوقف هذه الاتجاهات ينادي به البعض، وهو يشمل إنشاء "ممرات بيولوجية".

٣٢ - وثمة حاجة إلى نظام متعدد الأبعاد لإدارة الأراضي يدمج ما له أهميته من المناطق المحمية والنظم البيئية والموائل على الصعد الوطنية والإقليمية في شبكة من الممرات البيولوجية الدولية ذات أهمية عالمية. والمرتأى هو أن توحيد شبكة من المناطق المحمية والمناطق الحاجزة والممرات البرية له قيمة أكبر في مجال الحفاظ من قيمة المجموعة القائمة المنعزلة والمجزأة من المناطق المحمية لوحدها. ويلزم تحديد/ إنشاء مناطق محمية جديدة لتعزيز نقاط الوصل الحاسمة في الممر البيولوجي بوصفها منافع إضافية.

٣٣ - ومن شأن إنشاء المناطق الحاجزة والممرات أن يعزز أيضا ما للغابات الواقعة خارج المناطق المحمية من دور في حفظ الغابات. ويمكن للغابات التي تقع خارج المناطق المحمية، ولكنها تشكل جزءا من شبكة، أن تسهم في صون المناطق المحمية المتصلة وأن تحول المناطق المحمية من جُزُر منعزلة إلى شبكات عاملة بيولوجيا.

واستعمال الغابات الواقعة خارج المناطق المحمية للحيلولة بين هذه المناطق وبين الضغوط البشرية، الاقتصادية منها والبيئية على السواء، يؤدي إلى الإقلال من هشاشة المناطق المحمية ويسهم في استدامتها.

٣٤ - وبوجه عام، يتطلب الدور الحيوي الذي تقوم به المناطق الحرجية المحمية في تعزيز الاستدامة الإيكولوجية مزيداً من الدراسات ومن نشر المعلومات، ولا سيما في المجتمع بمعناه الأوسع. يضاف إلى ذلك أن ما تنطوي عليه الملوثات المحمولة بالهواء فضلاً عن تغير المناخ من آثار معاكسة على المناطق الحرجية المحمية يطرح تحديات جديدة متزايدة.

رابعاً - استنتاجات أولية ومقترحات للعمل

ألف - استنتاجات

٣٥ - إن النهج القائم على النظم الإيكولوجية تجاه الإدارة المستدامة للغابات يشمل المناطق الحرجية المحمية بوصفها جزءاً لا يتجزأ من مكوناته. وهذا المنظور يولي الاعتبار لمناطق البراري، وغابات الإنتاج، والمجتمعات المحلية، ووظائف مستجمعات المياه، والخ. في الإطار الإجمالي للتخطيط والإدارة.

٣٦ - ويمكن أن يشكل تفتت الأراضي الحرجية قيداً على الحماية الفعالة للمناطق الحرجية في عدد من البلدان. ويلزم متابعة استطلاع وتحديد تلاقي المصالح القائم بين المجتمعات المحلية وبين أهداف وآليات إدارة الغابات المحمية بغية التمكين من مشاركة جميع أصحاب المصالح مشاركة فعالة.

٣٧ - وقد اعتمدت معظم البلدان سياسات واستراتيجيات ترمي إلى حفظ المناظر الطبيعية والتنوع الأحيائي، وسنت التشريعات المناسبة في هذا الخصوص. إلا أن تنفيذ وإعمال هذه السياسات والقوانين غير كاف في كثير من البلدان. والإخفاق في تنفيذ السياسات المتعلقة بحفظ الغابات وبالمناطق المحمية بسبب عدم كفاية التنسيق أو وجود سياسات وممارسات متضاربة، أو وجود استراتيجيات تنفيذ غير ملائمة، أو الافتقار إلى الموارد المالية والبشرية المؤسسية، أمر معترف به على نطاق واسع كسبب رئيسي للإخفاق في تحقيق أهداف حفظ الغابات في بعض البلدان.

٣٨ - ويلزم توسيع نطاق التعاريف الراهنة لـ "المناطق الحرجية المحمية" وجعلها أكثر مرونة إذا أريد لها أن تشمل المجموعة الواسعة التنوع من نظم الحماية القائمة في مختلف البلدان. وهناك حاجة إلى إيجاد إطار مفهومي يصلح للمناطق الحرجية المحمية، التي أنشئت لتحقيق مجموعة بأكملها من الأهداف ومن درجات الحماية. وهي تشمل المنتزهات الوطنية، ومنتزهات المقاطعات أو الولايات، والمنتزهات البلدية، والمحتجزات الإيكولوجية، والمشاجر، ومحتجزات المحيط الحيوي، والغابات التراثية، والغابات المقدسة. ويجب أن يبنى اختيار وإدارة أي مناطق حرجية محمية إضافية على قيمتها من حيث كونها أنواع حرجية تمثيلية أو فريدة؛ وإمكانات توليدها لمعلومات عن العمليات الإيكولوجية؛ وحفظ التنوع الأحيائي وخدمات النظم الإيكولوجية؛ وإيلاء المراعاة

لأرزاق المجتمعات المحلية المعتمدة عليها. ومشاركة المجتمعات المحلية والمجتمع الأوسع أمر جوهري بالنسبة إلى نجاح إنشاء وإدارة المناطق الحرجية المحمية.

٣٩ - ويلزم أن تنشأ المناطق الحرجية المحمية وتدار في سياقها الأوسع لكي تبرهن على أنها تسهم في الاقتصاديات المحلية والرفاهية البشرية. ويمكن أن تكون السياحة الإيكولوجية المدارة بعناية مصدرا هاما للإيرادات في المناطق المحمية؛ غير أن البيانات الحالية تدل على أن الجانب الأعظم من السياحة الإيكولوجية إلى المناطق الحرجية المحمية لا يحدث إلا في بضعة بلدان متقدمة النمو وبضعة بلدان نامية.

٤٠ - وهناك أسباب شتى تجعل إنشاء المناطق الحرجية المحمية من غير حماية قانونية كافية واستراتيجية إدارية مخصصة بمواقع محددة لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق أهداف حفظ الغابات. ويمكن تقييم فعالية المناطق المحمية في حدود الاعتبارات الحاسمة الأربعة التالية:

(أ) حماية التنوع الإيكولوجي: الدرجة التي يحقق بها كل من تصميم وإدارة المنطقة المحمية الأهداف المحددة لحفظ التنوع الوراثي وللعمليات الإيكولوجية والتنوعية والسكانية والوراثية والعمليات المرتبطة بالنظم الإيكولوجية؛

(ب) الطاقة المؤسسية: قدرة الوكالة القائمة بالإدارة على إدارة المنطقة إدارة فعالة، بما في ذلك درجة السيطرة، ومستويات المهارات، ومدى توفر الموارد؛

(ج) الآثار الاجتماعية الإيجابية: مدى ملاءمة إقامة منظومات المناطق المحمية من الناحيتين الثقافية والاجتماعية، وكيف تدمج المناطق المحمية في النسيج الاجتماعي الأوسع للمنطقة، ومستوى الدعم الآتي من السكان المحليين ومدى مشاركتهم؛

(د) المركز القانوني الآمن: درجة الحماية المتاحة للمناطق المحمية بموجب التشريعات المناسبة، وإعمال ذلك المركز القانوني في المكان.

٤١ - وقطاع الغابات يتعرض لتأثيرات سياسات وأنشطة شتى القطاعات الحكومية الأخرى واللاعبين التجاريين. والكثير من السياسات غير ذات الصلة بقطاع الغابات، كالسياسات المتعلقة بالتنمية الإقليمية، وإعادة التوطين، والتجارة، والتسوية الهيكلية، والزراعة يمكن أن تكون لها آثار معاكسة عميقة، مقصودة أو غير مقصودة، على أهداف الحفظ، ونجاح الجهود الرامية إلى تحقيق حفظ الغابات سيتعزز لو حظي بدعم وتنسيق شاملين لعدة قطاعات. والصلات التي تربط بين الحفظ. وأهداف التنمية وبين السياسات التي تسعى إلى تحقيق الأمرين أقوى وأبعد من أن يتمكن حفظ الغابات من النجاح بمعزل عن القطاعات الحكومية الأخرى والاقتصاد والمجتمع.

٤٢ - والمناطق المحمية القائمة مهمة. وهي تحمي فعلا عددا من القيم الحرجية، وتمثل جهدا وإنجازا كبيرين من جانب جميع المعنيين بإنشائها وإدارتها. غير أن المناطق المحمية القائمة لا تكفي بحد ذاتها لتحقيق أو

استدامة أهداف حفظ الغابات. وحقائق العالم الحديث تعني أن حفظ الغابات لا يمكن أن يستند إلى الفصل الجامد بين المناطق المحمية وبين كل الأشكال الأخرى من استخدام الأراضي. وبدلاً من ذلك، ينبغي للمناطق المحمية أن تشكل جزءاً من نهج إداري شامل للمناظر الطبيعية والنظم الإيكولوجية يُمنح فيه لحفظ التنوع الأحيائي والخدمات البيئية أعلى درجات الأولوية، كما ينبغي أن تكون محاطة بمناطق تقع فيها أنشطة أخرى تشمل، حيث يكون ذلك ممكناً، الاستغلال التجاري المستدام.

٤٣ - وفهم المنافع الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية لحفظ الغابات والمناطق الحرجية المحمية محدود، كما أن الوعي بالمنافع المعروفة لم يُنشر بين عامة الجمهور.

٤٤ - والكثير من العاملين في مضمار المجتمع المدني لهم مصلحة في حفظ الغابات؛ من ذلك أن كثيراً من أشكال الشراكة المعنية بدعم أهداف حفظ الغابات ممكنة وآخذة في الظهور. وسيكون من الضروري وجود ضروب متنوعة من الشراكات العاملة على مقاييس جغرافية مختلفة وبأهداف مختلفة بغية التصدي لتحديات مختلفة واغتنام الفرص الوليدة. وقد يتطلب العمل على تنمية الشراكات المعنية بحفظ الغابات إلى أقصى حدود إمكانياتها استعداداً من جانب الحكومة لتفويض السلطة إلى عاملين آخرين مستعدين للإضطلاع بها مع احتفاظ الحكومة بما يكفي من الاهتمام والتأثير لكفالة احترام الصالح العام وتوفير موارد كافية لدعم المسؤوليات التقليدية و/أو المفوضة.

باء - مقترحات للعمل

٤٥ - وقد يود المنتدى أن:

(أ) يحث البلدان على الالتزام بحفظ جميع أنواع الغابات، وذلك في إطار تنقيح/وضع البرامج والسياسات الحرجية الوطنية التي تعترف بوجود رابطة بين حفظ الغابات وبين التنمية المستدامة. ويمكن تحقيق هذا الالتزام عن طريق مجموعة بأكملها من آليات الحفظ، التي تمثل الظروف الوطنية على اختلافها، والتي تطبق في شبكة موجودة داخل المناطق الحرجية المحمية وخارجها؛

(ب) يحث البلدان على أن تتولى، بدعم من المنظمات الدولية، وضع وتنفيذ استراتيجيات ملائمة، تشمل التشريعات، بغية تحديد وتحقيق أهداف حفظ الغابات، بما فيها الاعتراف بالوظائف المتعددة لجميع أنواع الغابات؛ وكفالة مشاركة المجتمعات المحلية وغيرها من أصحاب المصالح؛ والاعتراف بمعارف السكان الأصليين والمحليين واستخدامها؛ وإدماج الحاجات المعيشية للمجتمعات المحلية؛ والتخطيط على أساس النظم الإيكولوجية؛ وإيلاء الاعتبار للغابات الواقعة داخل المناطق المحمية وخارجها؛

(ج) يحث البلدان على أن تتولى، بمساعدة من المنظمات الدولية، توفير موارد كافية للقيام على نحو فعال بوضع وتنفيذ تشريعات وسياسات واستراتيجيات تتعلق بحفظ الغابات، وتوفير ما يكفي من الموظفين والتمويل والتدريب لزيادة طاقة الوكالات المعنية بالغابات وبالحفظ من حيث الموارد المالية والبشرية؛

(د) يشجع البلدان على أن تتولى، بدعم من المنظمات الدولية، وضع وتنفيذ سياسات تقدر قيمة المنافع الحرجية اللاسوقية تقديراً كافياً بالمعايير الاقتصادية؛ وأن تعترف بالقيم الاجتماعية والاقتصادية الحقيقية للخدمات البيئية للغابات؛ وتعترف بالغابات الأهلية كمورد رأسمالي وتقوم بالتالي بتوظيف الاستثمارات في منع نضوبها؛ وتسعى إلى الحفاظ على التنوع الأحيائي الإجمالي؛ وتكفل ألا يتجاوز حصد الأشجار فيها مستويات مستدامة من الناحية الإيكولوجية؛

(هـ) يشجع البلدان على أن تكفل قيام الحكومات على جميع المستويات بإدخال آليات الإدارة التعاونية للغابات التي تتيح للمجتمعات المحلية المشاركة في المنافع المتأتية من مبادرات حفظ الغابات؛

(و) يحث البلدان على إيجاد آليات لحمل جميع الأطراف المهمة، ولا سيما منها القطاع الخاص، على المشاركة في حفظ الغابات، ومن بينها آليات للدعم المالي تكفل التقاسم العادل للمنافع والتكاليف؛

(ز) يطلب إلى البلدان أن تتولى، بدعم من المنظمات الدولية، ولا سيما منها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، وضع تقييم شامل للحالة الراهنة للمناطق الحرجية المحمية، يتضمن العدد الإجمالي لتلك المناطق، ومساحة كل منها، وأهداف إنشائها، وفعالية إدارتها، ومعايير فئتها في نظام الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وما يتوفر عنها من المعلومات البيولوجية والاجتماعية الأساسية؛

(ح) يحث البلدان على إنشاء مناطق محمية جديدة في المناطق ذات الأولوية، كما يحث المنظمات الدولية، ولا سيما منها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، على القيام، بالتعاون والتشاور الوثيقيين مع المنظمات الحكومية، بوضع معايير لتحديد المواقع ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة إلى حماية وصون خدمات النظم الإيكولوجية، والمساعدة على اختيار تلك المواقع. ويجب وصل تلك المواقع بمواقع أخرى عن طريق المناطق الحاجزة، والممرات، واستخدام الأراضي/المياه على نحو موال للطبيعة؛

(ط) يحث البلدان على اعتماد مشاركة الجمهور وأصحاب المصالح في تخطيط وإدارة المناطق الحرجية المحمية، والاعتراف بحقوق السكان الأصليين والمجتمعات المحلية، وإدخال المناطق الحرجية المحمية في السياسات/البرامج المعنية بتثقيف الجمهور وتوعيته؛

(ي) يشجع البلدان التي تشترك في موارد حرجية وغيرها من الموارد العابرة للحدود، ولا سيما منها الموارد المائية، على إنشاء مناطق حرجية محمية مشتركة، والتفاوض على عقد اتفاقات بشأن إدارتها إدارة تعاونية؛

(ك) يشجع البلدان على أن تتولى، بدعم من المنظمات الدولية، الربط بين تدابير وجهود الحفاظ الموقعية واللاموقعية، والاضطلاع بتخطيط شامل لحفظ العقارات الحرجية بغية التكفل، عن طريق الآليات المناسبة، بتحديد وحماية كامل مجموعة القيم الحرجية، بما فيها جميع مستويات التنوع الأحيائي، والخدمات البيئية، والقيم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية؛

(ل) يحث البلدان على أن تتولى، بدعم من المنظمات الدولية، والمانحين، والمؤسسات المالية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، توفير الموارد المالية لإيجاد ما يناسب من خدمات التثقيف والإرشاد المجتمعية بغية زيادة التفهم المجتمعي للإدارة المستدامة للغابات، ودعم المشاركة المجتمعية في مبادرات حفظ الغابات؛

(م) يشجع البلدان على استحداث وتطبيق مجموعة بأكملها من الآليات المبتكرة لتمويل مبادرات حفظ الغابات، تشمل الضرائب والرسوم البيئية؛ والخصومات الضريبية عن حفظ الغابات الخاص؛ والرسوم المباشرة على استخدام المناطق المحمية؛ وائتمانات الحفظ القابلة للبيع والشراء؛

(ن) يحث المنظمات الإقليمية والدولية على القيام، حيث يكون ذلك مناسباً، بدعم إنشاء ممرات إيكولوجية ذات أهمية إقليمية و/أو عالمية بغية الربط بين المناطق الحرجية المحمية والنظم الإيكولوجية الهامة؛

(س) يطلب إلى المنظمات الدولية، ولا سيما منها أعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالغابات، أن تعزز تنسيقها وتعاونها بشأن برامج حفظ الغابات والسياسات والآليات الدولية التي لها أثرها على حفظ الغابات؛

(ع) يحث المنظمات الدولية، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والاتحاد الدولي للمنظمات المتصلة بالغابات، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، على وضع تعاريف جديدة للمناطق المحمية تنطبق على جميع الظروف التي تواجهها البلدان، فضلاً عن وضع نهج عالمي لتقييم فعالية إدارة المناطق المحمية من حيث علاقتها بالأهداف البيئية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية، وذلك بمشاركة البلدان الأعضاء فيها، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية؛

(ف) يحث وكالات التعاون/التنمية الثنائية والدولية والمؤسسات المالية على توفير موارد كافية لدعم تحقيق أهداف حفظ الغابات، بما في ذلك المناطق الحرجية المحمية، عن طريق تعزيز المؤسسات وبناء قدراتها، وأعمال البحث والتثقيف، وإتاحة إمكانيات الحصول على التكنولوجيا ونقلها، والتعاون التقني والعلمي، وتثقيف وإرشاد المجتمعات المحلية.

الحواشي

(١) تختلف الآراء بشأن آثار التفتت ومنافع كبر نسبة المساحة إلى المحيط. وقد تم إثبات أن بعض الأنواع تفيد بالفعل من التفتت، ومن إزالة الأحراج على نطاق صغير، ومن آثار الحافة، والخ.
